١٩٨٧/٦/٢٧، ص ٢١).

ويلخص مصدر مطلع الخطوة بأنها تعكس «أزمة جديدة بين الحكم السوري والقيادة السوفياتية، وأزمة كبرى بين السوريين والجزائريين، وأزمة خطيرة بين دمشق والمختارة، وأزمة عميقة بين الرئيس الأسد والسيد عرفات». وقال «ان اعتبار اتفاق القاهرة ' لاغياً، وكأنه لم يكن، وساقطاً' يرتب ثلاث نتائج: النتيجة الأولى، جعل الوجود الفلسطيني وجوداً مدنياً يخضع للقوانين والأنظمة المطبقة في لبنان؛ والنتيجة الثانية، اسقاط البندقية الفلسطينية وعدم السماح للفلسطينيين باستخدام أي منطقة لشن هجمات على اسرائيل؛ والنتيجة الثالثة تجريد المخيمات من السلاح... وتنفيذ هذا القانون يبدأ بمخيمات بيروت، حيث السلطة في يد الحكم السوري... بأن يُطلب... من السلطة السورية... دعوة سكانها [المخيمات] الى تسليم السلاح، أو تجريدهم، بالقوة من السلاح» (**النهار العربي والدولي**، العدد ٥٢٦، ١ ـ ١٩٨٧/٦/٧، ص ١٤).

ويرد بعض المحللين خطوة الالغاء الى الاتصالات الجارية لترتيب عقد المؤتمر الدولي، حيث «تتفق المراجع السياسية والدبلوماسية على ان العقدة الأساسية التي تواجه المؤتمر الدولي، بعد مشكلة القبول الاسرائيلي، هي التمثيل الفلسطيني. والظاهر أن هذا التمثيل يتمحور، بشكل أساسي، حول قوتين رئيسيتين متصارعتين، هما: م.ت.ف. المدعومة من تكتل سني ـ عربي تتبناه الجزائر بشكل ظاهر، ويتمتع بغطاء دولي يؤمنه الاتحاد السوفياتي؛ والتحالف السوري ـ الاردني الذي يسعى الى حصر التمثيل الفلسطيني من خلال فلسطينيي الاردن والضفة الغربية وقطاع غزة، اضافة الى فلسطينيي «جبهة الانقاذ» الذين تدعمهم سوريا... من هنا، تؤكد الأوساط السياسية المطلعة ان الغاء اتفاق القاهرة، تم بدفع سوري وبمساندة أردنية لتعرية م.ت.ف. من هذه الورقة المهمة... ويرجح ان تستكمل هذه الخطوة بخطوات أخرى على الأرض هذه المرة، كالدخول السوري الى صيدا، مثلاً، بعد الحصول على ضوء أخضر اسرائيلي بهدف اخراج المنظمة، ليس فقط من لبنان، انما من كل الجبهة المتاخمة للحدود مع اسرائيل.

ومن شأن هذا الأمر، اذا تحقق، أن يطرح المشكلة الفلسطينية من وجهة النظر الاسرائيلية، أي اعتبارها مشكلة لاجئين، وهو ما يؤدي الى تطبيق القرار الدولي رقم ٢٤٢» (جوني منير، **المصدر نفسه**، ص ١٦ ـ ١٧). وقد أوردت مجلة «المجلة»، في هذا الصدد، ان الرئيس المصري، حسني مبارك، أرسل رسالة الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بواسطة وزير النفط في دولة الامارات العربية المتحدة، مانع سعيد العتيبة، تتعلق بالأوضاع المترتبة على الغاء اتفاق القاهرة. وجاء في الرسالة «ان مصر سوف تتحرك على هذا الصعيد في عدة اتجاهات: أولها، الاتصال بالحكومة اللبنانية للابقاء على الوجود الفلسطيني في المخيمات دون حمل السلاح على ان يتكفل الجيش اللبناني بالدفاع عنها وتصبح مسؤوليته القانونية... [و] أن الحكومة المصرية ستبحث مدى استعداد عدد من الدول الشقيقة لاستقبال بعض الفلسطينيين المقيمين في لبنان... وتسهيل وضمان أمن وسلامة نقل المواطنين الفلسطينيين الى الجهة التي تبدي استعدادها لقبولهم... [و] ان مصر على استعداد للتباحث مع الاردن لاستقبال عدد من المواطنين الفلسطينيين؛ والاتصال بسوريا لضمان عدم الاعتداء على الفلسطينيين الموجودين في لبنان حتى يتم تحديد موقفهم النهائي» (**المجلة**، لندن، العدد ٣٨٢، ٣ ـ ١٩٨٧/٦/٩، ص ٨ و ٩).

ويرى مراقبون ان الالغاء هو امتداد للحرب ضد المخيمات، وهي «أعنف معركة في الخفاء بين النفوذين السوري والفلسطيني على أرض لبنان... وما لم تستطع حرب المخيمات ان تنجزه عسكرياً، استطاعت الساحة البرلمانية ان تنجزه سياسياً وتشريعياً» (نبيل براكس، **النهار العربي والدولي**، العدد ٥٢٧، ٨ ـ ١٩٨٧/٦/١٤، ص ٩).

وعلى الصعيد اللبناني الداخلي، يرى المراقبون ان الغاء اتفاق القاهرة وربطه بالغاء اتفاق ١٧ أيار (مايو) الموقع مع اسرائيل يقوم «على أساس التوازن بين اللبنانيين الذين يؤيدون الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان... وبين اللبنانيين الذين... يؤيدون اقامة علاقات وترتيبات أمنية وغير أمنية بين لبنان واسرائيل» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٦/١٢). ويرى احد المراقبين اللبنانيين